٣٫٤ مليار م³ من المياه العادمة تُعالَج كيميائيًا وتُعاد إلى الأحواض الزراعية

□ منذر الأحمد \ المحرر الزراعي والمتابع البيئي

وزير الري والموارد المائية يتفقد محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة ومشروع الأحواض الزراعية في قرية عين الصفصاف

الزهراء الجديدة – الأحد ١٤ كانون الثاني 2021 – مراسل المرآة: أعلن وزير الري والموارد المائية في مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر الوزارة أن محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة بدأت تشغيل مرحلتها الثانية، وأن 3.4 مليار متر مكعب من المياه العادمة ستُعالَج كيميائيًا وتُضخّ إلى أحواض زراعية في قرية عين الصفصاف وقرية تل الرمان خلال العام الجاري. وقال الوزير إن هذه الكمية تعادل نحو ثلث حاجة القرية من مياه الري الصيفي، وإن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الوزير أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في الأحواض، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

مدينة الزهراء الجديدة تطلق مشروعًا لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الري الزراعي

(مراسلنا في المحافظات – الأحد ١٤ كانون الثاني 2021 – تحديث الساعة ٩:٤٥ بتوقيت المرآة)

أطلقت مدينة الزهراء الجديدة أمس مشروعًا لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الري الزراعي، في خطوة تقول المدينة إنها تهدف إلى تقليل الضغط على الآبار الجوفية وتوفير مصدر مائي ثابت لمزارعي الضواحي الشرقية. وقال رئيس بلدية الزهراء الجديدة، المهندس سامر الخطيب، إن المرحلة الأولى من المشروع تشمل معالجة ٤٥ ألف متر مكعب يوميًا، وإن الكمية ستزداد تدريجيًا لتصل إلى ١٢٠ ألف متر مكعب يوميًا بحلول عام 2027.

وأوضح الخطيب أن المياه المعالجة ستُضخّ عبر شبكة أنابيب منفصلة إلى مزارع في قرية عين الصفصاف وقرية تل الرمان، وأن الأسعار ستُحدَّد بما يقل عن سعر المياه العذبة بنحو الثلث. وأضاف أن المدينة أبرمت اتفاقًا أوليًا مع ٣٠ مزارعًا لتزويدهم بالمياه، وأن العدد سيرتفع بعد انتهاء المرحلة الثانية من الشبكة في تشرين الثاني المقبل.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس رامي القيسي، إن المزارعين أبدوا تحفظات على جودة المياه في البداية، وإن الهيئة ستجري تحاليل أسبوعية لمياه الري وتنشر نتائجها على لوحة إلكترونية عند مدخل المشروع. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

٣٫٤ مليار م³ من المياه العادمة تُعالَج كيميائيًا وتُعاد إلى الأحواض الزراعية في عين الصفصاف

منذر الأحمد \ المحرر الزراعي

وزير الري والموارد المائية يتفقد محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة ومشروع الأحواض الزراعية في قرية عين الصفصاف

الزهراء الجديدة – الأحد ١٤ كانون الثاني 2021 – مراسل المرآة: أعلن وزير الري والموارد المائية في مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر الوزارة أن محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة بدأت تشغيل مرحلتها الثانية، وأن 3.4 مليار متر مكعب من المياه العادمة ستُعالَج كيميائيًا وتُضخّ إلى أحواض زراعية في قرية عين الصفصاف وقرية تل الرمان خلال العام الجاري. وقال الوزير إن هذه الكمية تعادل نحو ثلث حاجة القرية من مياه الري الصيفي، وإن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الوزير أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

الصورة 1 من 4 في هذه المجموعة، التقطت صباح الأحد قرب مدخل المحطة الشرقية أثناء تركيب أنبوب التوزيع الرئيسي

المهندس سامر الخطيب يتفقد مرشحًا رمليًا في المحطة برفقة مهندسة المشروع رنا الشريف وعدد من العاملين

المزارع أبو عمر الدباس يعرض عينة من مياه الري أمام مضخة مزرعته في قرية عين الصفصاف قبل بدء التجربة

مشروع مماثل في مدينة الزهراء الجديدة يُنفّذ منذ عام 2019 ويخدم 9678 نسمة في ٤ قرى مجاورة

نشرت الأحد ١٤ كانون الثاني 2020 – ٠٩:٣٠ بتوقيت الساحل

أعلنت مدينة الزهراء الجديدة أمس أن مشروعها لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الري الزراعي بدأ تشغيله الكامل منذ مطلع العام الجاري، وسط تقديرات بأن المشروع يخدم نحو 9678 نسمة في 4 قرى مجاورة هي عين الصفصاف وتل الرمان وقرية الجبلة وكفر النواطير. وقال رئيس بلدية الزهراء الجديدة، المهندس سامر الخطيب، إن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الخطيب أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

٣٫٤ مليار م³ من المياه العادمة تُعالَج كيميائيًا وتُعاد إلى الأحواض الزراعية في عين الصفصاف

منذر الأحمد \ المحرر الزراعي والمتابع البيئي □

وزير الري والموارد المائية يتفقد محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة ومشروع الأحواض الزراعية في قرية عين الصفصاف

الزهراء الجديدة – الأحد ١٤ كانون الثاني 2021 – مراسل المرآة: أعلن وزير الري والموارد المائية في مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر الوزارة أن محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة بدأت تشغيل مرحلتها الثانية، وأن 3.4 مليار متر مكعب من المياه العادمة ستُعالَج كيميائيًا وتُضخّ إلى أحواض زراعية في قرية عين الصفصاف وقرية تل الرمان خلال العام الجاري. وقال الوزير إن هذه الكمية تعادل نحو ثلث حاجة القرية من مياه الري الصيفي، وإن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الوزير أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

الصورة 1 من 4 في هذه المجموعة، التقطت صباح الأحد قرب مدخل المحطة الشرقية أثناء تركيب أنبوب التوزيع الرئيسي

المهندس سامر الخطيب يتفقد مرشحًا رمليًا في المحطة برفقة مهندسة المشروع رنا الشريف وعدد من العاملين

المزارع أبو عمر الدباس يعرض عينة من مياه الري أمام مضخة مزرعته في قرية عين الصفصاف قبل بدء التجربة

مشروع مماثل في مدينة الزهراء الجديدة يُنفّذ منذ عام 2019 ويخدم 9678 نسمة في ٤ قرى مجاورة

نشرت الأحد ١٤ كانون الثاني 2020 – ٠٩:٣٠ بتوقيت الساحل

أعلنت مدينة الزهراء الجديدة أمس أن مشروعها لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الري الزراعي بدأ تشغيله الكامل منذ مطلع العام الجاري، وسط تقديرات بأن المشروع يخدم نحو 9678 نسمة في 4 قرى مجاورة هي عين الصفصاف وتل الرمان وقرية الجبلة وكفر النواطير. وقال رئيس بلدية الزهراء الجديدة، المهندس سامر الخطيب، إن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الخطيب أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

٣٫٤ مليار م³ من المياه العادمة تُعالَج كيميائيًا وتُعاد إلى الأحواض الزراعية في عين الصفصاف

منذر الأحمد \ المحرر الزراعي والمتابع البيئي □

وزير الري والموارد المائية يتفقد محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة ومشروع الأحواض الزراعية في قرية عين الصفصاف

الزهراء الجديدة – الأحد ١٤ كانون الثاني 2021 – مراسل المرآة: أعلن وزير الري والموارد المائية في مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر الوزارة أن محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة بدأت تشغيل مرحلتها الثانية، وأن 3.4 مليار متر مكعب من المياه العادمة ستُعالَج كيميائيًا وتُضخّ إلى أحواض زراعية في قرية عين الصفصاف وقرية تل الرمان خلال العام الجاري. وقال الوزير إن هذه الكمية تعادل نحو ثلث حاجة القرية من مياه الري الصيفي، وإن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الوزير أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

الصورة 1 من 4 في هذه المجموعة، التقطت صباح الأحد قرب مدخل المحطة الشرقية أثناء تركيب أنبوب التوزيع الرئيسي

المهندس سامر الخطيب يتفقد مرشحًا رمليًا في المحطة برفقة مهندسة المشروع رنا الشريف وعدد من العاملين

المزارع أبو عمر الدباس يعرض عينة من مياه الري أمام مضخة مزرعته في قرية عين الصفصاف قبل بدء التجربة

مشروع مماثل في مدينة الزهراء الجديدة يُنفّذ منذ عام 2019 ويخدم 9678 نسمة في ٤ قرى مجاورة

نشرت الأحد ١٤ كانون الثاني 2020 – ٠٩:٣٠ بتوقيت الساحل

أعلنت مدينة الزهراء الجديدة أمس أن مشروعها لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الري الزراعي بدأ تشغيله الكامل منذ مطلع العام الجاري، وسط تقديرات بأن المشروع يخدم نحو 9678 نسمة في 4 قرى مجاورة هي عين الصفصاف وتل الرمان وقرية الجبلة وكفر النواطير. وقال رئيس بلدية الزهراء الجديدة، المهندس سامر الخطيب، إن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الخطيب أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

٣٫٤ مليار م³ من المياه العادمة تُعالَج كيميائيًا وتُعاد إلى الأحواض الزراعية في عين الصفصاف

منذر الأحمد \ المحرر الزراعي والمتابع البيئي □

وزير الري والموارد المائية يتفقد محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة ومشروع الأحواض الزراعية في قرية عين الصفصاف

الزهراء الجديدة – الأحد ١٤ كانون الثاني 2021 – مراسل المرآة: أعلن وزير الري والموارد المائية في مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر الوزارة أن محطة معالجة المياه العادمة في مدينة الزهراء الجديدة بدأت تشغيل مرحلتها الثانية، وأن 3.4 مليار متر مكعب من المياه العادمة ستُعالَج كيميائيًا وتُضخّ إلى أحواض زراعية في قرية عين الصفصاف وقرية تل الرمان خلال العام الجاري. وقال الوزير إن هذه الكمية تعادل نحو ثلث حاجة القرية من مياه الري الصيفي، وإن المشروع يهدف إلى تقليل الضخ من الآبار الجوفية التي انخفض منسوبها في بعض المواقع بأكثر من 12 مترًا خلال عشر سنوات.

وأوضح الوزير أن المرحلة الأولى من المشروع شملت تركيب وحدات ترسيب وتعقيم تعمل بالكلور والأوزون، وأن المرحلة الثانية تضيف وحدات لإزالة المعادن الثقيلة والأملاح الذائبة. وبيّن أن المياه بعد المعالجة ستُحلَّل مخبريًا كل ساعة، وأن النتائج ستُعلَن يوميًا على لوحة إلكترونية عند مدخل المحطة. وأضاف أن المزارعين سيُلزَمون بزراعة محاصيل علفية وأشجار مثمرة في المرحلة الأولى، وأن زراعة الخضار الورقية ستبقى محظورة إلى أجل غير مسمى.

من جهته قال مدير عام هيئة تنمية الأحواض الزراعية، المهندس سامر الخطيب، إن الهيئة ستوزع على المزارعين 2000 هكتار من الأراضي المحاذية للأحواض، وإن الأولوية ستكون لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين فقدوا أراضيهم في مشاريع سابقة. وأضاف أن الهيئة ستقدم قروضًا ميسرة لشراء مضخات وأنابيب ري، وأن برنامجًا للإرشاد الزراعي سيرافق المزارعين خلال السنوات الثلاث الأولى لضمان عدم تلوث التربة بالأملاح.

وتقدر كلفة المشروع بنحو 42 مليون دينار، وتموّله الوزارة بالتعاون مع صندوق التنمية الريفية. وأعلن الوزير أن المناقصة الثالثة ستُطرح في آذار المقبل، وأن التشغيل الكامل للمشروع يُتوقع في تشرين الثاني 2023. وأضاف أن الوزارة تدرس إنشاء محطة مماثلة في مدينة الزهراء الجديدة إذا نجحت التجربة، وأن الخطة الأولية تشمل ربط 18 بلدة بشبكة مشابهة خلال عشر سنوات.

في المقابل عبّر عدد من المزارعين عن مخاوفهم من آثار المشروع على التربة والمحاصيل. وقال المزارع أبو عمر الدباس إن أرضه تضررت في عام 2018 من مياه صرف صحي غير معالجة، وإن خسر نحو ثلث محصوله آنذاك. وردّ الوزير بأن المعالجة الكيميائية ستُزيل المواد الضارة، وأن لجنة مشتركة من الوزارة والمزارعين ستزور المزارع كل شهر لأخذ عينات من التربة والمحاصيل.

وفي ختام المؤتمر وزّع الوزير شهادات تقدير على 12 عاملًا في المحطة، بينهم مهندسان وفنيان، تقديرًا لجهودهم في تشغيل الوحدات خلال فترة الصيانة. وقال إن هؤلاء العاملين هم الذين سيديرون المشروع يوميًا، وإن الوزارة ستعتمد عليهم في تدريب الكوادر الجديدة. وأكد أن المشروع لن يُسلَّم إلى جهة خارجية، وأن الخبرة ستبقى في أيدي أبناء المنطقة.

الصورة 1 من 4 في هذه المجموعة، التقطت صباح الأحد قرب مدخل المحطة الشرقية أثناء تركيب أنبوب التوزيع الرئيسي

المهندس سامر الخطيب يتفقد مرشحًا رمليًا في المحطة برفقة مهندسة المشروع رنا الشريف وعدد من العاملين

المزارع أبو عمر الدباس يعرض عينة من مياه الري أمام مضخة مزرعته في قرية عين الصفصاف قبل بدء التجربة

مشروع مماثل في مدينة